

داجبر على الألف واللام في الصحيح الألف واللام في الصحيح

صاحب مستتره الأناذ الحوقام رجل فاعدون غلمانته وإنما جار
اسناد الصفة إلى ضمير صاحبها مع لوفها في المعنى مستتره إلى سببه
لكون تلك الصفة في اللفظ جارته على صاحبها جبراً أو جراً
أو نعتاً وفي المعنى الالة على صفة له في هتة سوى كانت هي
الصفة المذكورة نحو زيد بن حوز بن الوجه فإنه يتصف بالوجه
وجهمه أو كانت غيرها نحو زيد بن أبيض النخبة أي شبح
وكثير الاخوان أي متقويهم فيمن اذن ان تخلص صفة
سببه كصفته فيمن تضره في صفة سببه كما يتضح في صفة
نعتة يخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية إلى التصديق
المجرى الصفة لا ترفع فاعلين فإن لم تجز في اللفظ على صاحب
السبب نحو زيد وجهه حسن أو حوت عليه لكنها لم تدل على
صفة له في ذاته نحو زيد بن حوز بن الوجه لم يجز استتار صفة
فيها ويقع زيد الأسود فوس علام الاخر وزيد بن حوز بن
المدكور ولا يدل صفة سببه على صفة نفسه وكيف يصح في صفة
سببه صفة نفسه قوله **إتيها الفاعل والمفعول غير المفعول**
يعني باسم الفاعل المفعول غير المتعدّي اسم المفعول من الفعل
المتعدّي إلى واحد فقط كصرف العلام واسم المفعول المتعدّي
إلى اثنين هو المنعدي إلى واحد نحو زيد مصطى علامته وجهه
ومن المتعدّي إلى ثلاثة هو المتعدّي إلى اثنين نحو زيد مصطى
عمراً كقولنا **مفل الصفة في ما ذكر** فتح في كل واحد منهما التثنية
عشره مملوك في الصفة سواء بقول في اسم الفاعل اللام زيد بن
خادخ العلام وشأنه في السبب وفي اسم المفعول الألف مصطى
ومؤدب الجارم سوى كل معنى المملوك تصحى المصارع والألف
أو الاطلاق فإن دفعهما للسبب إليه لا يخرج لئلا يترك

كما مر في باب الاضافة فاذا اجاز في معولها الرفع جاراً التصب
والجراية لأنها فرعاً على ما تبين قبلاً وإنما يجوز استتار
الضمير فيما متعلقاً من معولها تم نصب المفعول اوجزه اذ لان
يحصل لموصوفيهما المقدم وصفاً بالتصاق مرفوعاً عن
كاملها في الصفة المشبهة سوى فلا يجوز زيد بن أبيض
ولا تأيم ابن العم بنصب المفعول ولا مصروب مملوكه اخرج واسم
ما الاخر بحر المفعول اذ لا يحصل في الاعلى مثل هذا الموصوف المقدم
صنه واما اذا كانا متعديين نحو زيد بن ضادث علامته عمراً
او ضادث بن عمراً علامته وجهه او مصطى عمراً مؤدبها فان
حدثت بالمفعول لم يرفع الفاعل وجره انفاً في المبدأ يتصبه
بالمفعول له معصوماً بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل المفعول
اللاميين وان ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل وأمن التباس
المصوب والمجرور بالمفعول لم يتضح عدلياً على نصب الفاعل
او جره اجراً له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد جرى بعض
الاسماء إلى مده مجرى الصفات المشبهة نحو فلان شمس الوجه
أي حسن الوجه فيجوز فيه المسائل المذكورة وهو قد يسهل قوله
اسم الفعول ما اشتق من فعل أي حيث لموصوفه الألف
على غيره قاله الرضي بنقضي نحو فاضل وزايد وعالم ولو اجوز
عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوفه بزيادة على غيره
أي في الفعل يعني المصدر لا تضر نحو طاب ليل أي رابدي الطول على غيره
وشبهه من اسم الفاعل ومن باب المغالبة والاولى ان قال هو المبنى
على فعل لزيد به صاحبه على غيره في الفعل ويدخل فيه خبره وشر
لأنهما في الاصل واحيروا مشهوراً لثقل اللزوم الاستعمال وقد سئل
على الاصل وقد يوجد في النسخ التي شرحها المنس **هو اصل**